

## نص المداخلة: التهرب الضريبي وإشكالية التحصيل الجبائي (المحور الثاني)

### مقدمة

انتشرت ظاهرة التهرب الضريبي في الآونة الأخيرة في كافة دول العالم ، مما جعلت دور الدولة في السيطرة على الاقتصاد ككل يصعب تقديره فقد عمل على الحد من سلطتها بل ويحطمها وذلك بجعل المواطن يتعود على العيش في مخالفة دائمة ساعيا إلى تحويل عبء الدولة على عاتق المكلفين النزهاء وتعميق الهوة بين الطبقات الاجتماعية.

فالمكلف يعتمد في تخلصه على أساليب مختلفة سواء كانت شرعية أي دون المساس بالنصوص التشريعية الجبائية ، هذا ما يقصد به التجنب الضريبي كما قد يتخذ أساليب غير شرعية تتضمن مخالفة الأحكام والتشريعات الجبائية وهذا ما يسمى بالغش الضريبي فيما يخص الجزائر فقد اعتمدت في سياستها الإصلاحية الأخيرة على مجموعة من الوسائل التي تكفل لها تحصيلات ضريبية في المستوى من جهة ومكافحة التهرب الضريبي من جهة أخرى واعتمدها على الرقابة والتحقيق الجبائي ، فالجزائر كغيرها من الدول تواكب العصرنة وذلك من خلال دخولها اقتصاد السوق وانتهاج طريق العولمة MONDIALISATION ، هذا ما يدفع بالسلطات الحكومية في التفكير جديا في النظام الجبائي عامة وهذا من خلال مقاومة التهرب الضريبي في إطار العولمة ، وذلك بوضع قوانين ومعدلات ضريبة معقولة يكون فيها تنسيق على المستوى العالمي أي وجوب التنسيق الضريبي بين الدول خاصة في إطار العولمة ، فالعولمة هي الدعوة إلى العالمية أي التنافس البشري في شتى الميادين.

### مبحث أول: مفهوم التهرب الضريبي:

يرى بعض المنظرين الاقتصاديين إن ليس هناك أوجه اختلاف بين التهرب من الضريبة وبين تجنبها. فقد اعتبر البعض منهم إن التجنب هو المعنى الشامل الذي يشير إلى كل أشكال التهرب من الضريبة، وإن التهرب من الضريبة ليس إلا أحد هذه الأشكال. فمثلاً اعتبر كل من ( Duverger Tardier, Rosier ) إن تجنب الضريبة مفهوم مقبول، بينما التهرب من الضريبة مفهوم غير مقبول.

بينما اعتمد منظرون آخرون (Lerouge, piatier Margaritas) وجهة نظر مخالفة. فتجنب الضريبة في مفهومهم هو الذي ينشأ بشكل خاص عن التهرب منها ويعني ذلك انه من المصدر نفسه.

وقد ميز معظم الكتاب بين التهرب من الضريبة وتجنبها واتفقوا على أن ظاهرة التهرب هي مخالفة لأحكام ونصوص القانون الضريبي، أي انه تهرب غير مشروع، بينما الظاهرة الثانية، وهي التجنب من الضريبة مشروعة وغير مخالفة لأحكام ونصوص القانون.<sup>1</sup>

بمعنى إن التمييز بين التهرب من الضريبة وبين تجنبها يعود لحسن النية والوضع القانوني لدى المكلف. فالتهرب من الضريبة عمل غير شرعي، وبالتالي فانه معاقب عليه في القانون، في حين أن التجنب من الضريبة هو عمل شرعي وغير معاقب عليه. وقد ربط بين الظاهرتين الأستاذ Martinez في كتابه "التهرب الضريبي" حين قال (بين التهرب الشرعي والتهرب غير الشرعي لا يوجد انقطاع، بل هناك اتصال، حيث تؤدي الانزلاقات المتتالية للمكلف بالتهرب المشروع به إلى التهرب غير المشروع).

وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين التهرب الضريبي(المشروع) والغش الضريبي (غير المشروع).

### مطلب أول: التهرب الضريبي المشروع (تجنب الضريبة)

نسب تعريف تجنب الضريبة إلى علماء المال الألمان والانكليز قبل عام 1914، فالتهرب المشروع (تجنب الضريبة) يعني تخلص المكلف من دفع ما عليه من الضريبة جزئيا أو كليا دون أن يعكس عنها على الغير، فهو بذلك تلك البراعة التي يستخدمها المكلف للتخلص من الضريبة المفروضة عليه متفاديا في ذلك أية مخالفة لنصوص التشريعات الجبائية. مثل هذا التهرب يظهر في استغلال المكلف للنقائص والثغرات الموجودة في التشريعات الجبائية بغية التخلص من دفع دين الضريبة، وترجع هذه النقائص في الغالب إلى نقص التشريع وعدم إحكام صياغته إذ أن استفادة المكلف من هذه الثغرات لا تعد مخالفة أو انتهاك للأحكام الجبائية، كون هذا الأخير تحرك في إطار قانوني رسمه المشرع من خلال سلسلة من الإعفاءات أو التخفيضات بفرعها الدائمة والمؤقتة والتي تمس قطاعات اقتصادية أو فروع إنتاجية أو مناطق جغرافية.

وقد أشار الأستاذ (Rosier) بتعريفه التجنب من الضريبة إلى انه (كل تحايل قانوني في الحسابات أو الأساليب المادية لتجنب الضريبة).

فالمكلف بالضريبة باستطاعته أن يتهرب من دفع الضريبة عن طريق وسيلتين:

### الوسيلة الأولى :

التهرب الناشئ عن الثغرات القانونية، من خلالها يعمد المكلف إلى استغلال الثغرات القانونية، النقائص، الغموض والملابسات التي تكتنف التشريعات الضريبية.

### الوسيلة الثانية :

التهرب المنظم قانونا، وهو ما يحدث في الغالب بالنسبة لنظام التقييم الجرافي للأساس الضريبي

<sup>1</sup> إسراء سعيد صالح، الأبعاد الاقتصادية للتهرب الضريبي، مقال منشور بالإنترنت غير محدد التاريخ.

- يتحقق هذا التجنب الضريبي بامتناع الممول عن القيام بالواقعة المنشأة لها أو تجنبها عن طريق استفادة الممول من الثغرات القائمة في صياغة القانون ، من صور هذا التجنب :
- ✓ امتناع الشخص عن استهلاك سلعة ما مفروضة عليها ضريبة إنتاج، كالامتناع عن التدخين وبالتالي تجنب الضريبة غير المباشرة .
  - ✓ امتناع استيراد سلعة من الخارج لفرض عليها ضرائب جمركية وبالتالي تجنبها .
  - ✓ عدم القيام بنشاط معين وذلك لتجنب الضريبة على رقم الأعمال .
  - ✓ اعتماد الدولة لسياسة معينة تكون نتيجتها تجنب الضريبة من طرف الأشخاص وذلك لاعتبارات اقتصادية واجتماعية مختلفة، مثلاً لدفع الأفراد إلى التقليل من استهلاك سلعة محل البحث .
  - ✓ توجه الأفراد إلى الأنشطة ذات ضرائب منخفضة و بالتالي تجنب نسبة معينة من ضرائب الأنشطة الأخرى .
  - ✓ التهرب من تصاعدية ضريبة الدخل وذلك عن طريق تجزئة الشركة الأم إلى شركات فرعية مسجلة قانونياً وبترخيص من القانون التجاري مثلاً .
- يبقى أن هذا النوع من التهرب مهما اتصف بالشرعية فإنه يدل على النقص في المدنية، كما أن تسمية التهرب الضريبي المشروع على مثل تلك الصور المختلفة المؤدية إلى التخلص من الضريبة لاقت معارضة من بعض رجال القانون والمالية لما يوجد من تناقض بين التهرب والمشروعية .

### مطلب ثاني: التهرب الضريبي غير المشروع (الغش الضريبي)

أما فيما يخص التهرب غير المشروع، والغش ليس إلا حالة خاصة من التهرب يتضمن مخالفة لأحكام القوانين والأنظمة ولذلك يطلق عليه التهرب الضريبي غير المشروع<sup>2</sup>، و تتفق غالبية الآراء على أنه لا وجود للغش الضريبي إلا بإثباته ونجد ذلك من خلال:

- 1- "أنه يتمثل في التخلص من الضريبة و إعطاء عرض خاطئ للواقع أو تفسير مضل".
- 2- "محاولة الشخص عدم الدفع كلياً أو جزئياً بإتباع طرق وأساليب مخالفة للقانون وتحمل طابع الغش وغيره".
- 3- "كل من تخلص أو حاول التملص باستعمال طرق تدليسية في إقرار أساس الضرائب أو الرسوم التي تخضع لها أو تصفيتها سواء كلياً أو جزئياً".

وقد لخص الدكتور (عصام بشور) تعريف التهرب الضريبي في كتابه (المالية العامة والتشريع المالي):

" بأنه التجنب جزئياً أو كلياً من دفع الضريبة. ويمكن أن يتم قبل تحقق الضريبة باستخدام بعض الوسائل التي لا تحقق التزاماً على المكلف، أو بعد تحقق الضريبة بعدم أدائها إلى الخزينة".

وعلى خلاف النوع الأول من التهرب فإن هذا النوع يلجأ فيه المكلف بالضريبة إلى استعمال طرق الاحتيال والغش قصد التهرب من دفع الضريبة للخزينة العمومية، من ثم فإن المكلف ينتهك أحكام التشريعات الجبائية وذلك بعدة طرق:

<sup>2</sup> كمون عبد الرحمان، ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة تلمسان.

- ❖ العمل على عدم الالتزام بدفع الضريبة أصلاً ويتم هذا بإخفاء المكلف لنشاطه التجاري والامتناع عن تقديم أي تصريح بأرباحه .
- ❖ استيراد السلع دون المرور بالمراكز الحدودية لتفادي الضرائب الجمركية .
- ❖ تقديم المكلف تصاريح ناقصة وذلك بإعداد سجلات وعقود مزيفة أو تسجيل عقود لإيجار صورية بقيمة أقل من قيمة الإيجار الحقيقي .
- ❖ إخفاء المكلف لأمواله حتى يتعذر على المصلحة الجبائية أن تجني مبلغ الضريبة عند التحصيل وذلك من خلال إخفاء جزء كبير من المادة خلافاً للحقيقة.

### مبحث ثاني: أسباب التهرب الضريبي

أهم سلبيات النظام الضريبي المتمثلة في التعقيد وعدم استقرار نصوصه التشريعية، بالإضافة إلى نقص الإمكانيات البشرية والمادية التي تعتمد عليها الإدارة في تأدية مهامها، كل هذه تعتبر أسباب مباشرة للغش الضريبي بالإضافة إلى الأسباب النفسية. من الأسباب المباشرة المؤدية إلى التهرب الضريبي:

#### مطلب أول: الأسباب التشريعية

يمكن إبراز السبب التشريعي في النقاط التالية:

- تعقد التشريعات الضريبية: من أمثلة هذا التعقيد ما تحويه قوانين الضرائب من إعفاءات وتخفيضات وإضافات في سعر الضريبة .
- عدم استقرار التشريعات: تستدعي التغيرات الاقتصادية والسياسية والمالية للبلاد تغيير التشريعات الضريبية وبالتالي تساعد المكلف على التهرب.
- ثقل الضغط الضريبي: تعدد الضرائب وارتفاع سعرها يجعل وطأتها تشتد على المكلف فيكون ذلك حافزاً للتهرب منها، فكلما ازداد عبؤها كلما كان ذلك مدعاة للتهرب منها.

## مطلب ثاني: الأسباب الإدارية

تعتبر الإدارة الجبائية وسيطا بين السلطة التشريعية الجبائية والمكلف بالضريبة، تظهر أسباب التهرب جليا في :

- ✓ نقص الوسائل المادية والبشرية: محدودية الوسائل المادية لها تأثير كبير على التحصيل الجبائي تتمثل هذه المحدودية في نقص وسائل النقل، نقص التأمين الشامل، انعدام الأجهزة الحديثة للتسيير... الخ. أما محدودية الوسائل البشرية تتمثل في نقص الأعوان الإداريين ، نقص المراقبين المتخصصين ، نقص حملات المتابعة والرقابة، إلى جانب نقص التكوين الخفي... الخ.
- ✓ تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية: تتمثل في عدم المساواة في تطبيق الإجراءات الإدارية ، فصعوبة تطبيق الإجراءات تقضي على مبدأ العدالة، إلى جانب صعوبة تقدير وعاء الضريبة، كذلك تعقد إجراءات تحصيل الضريبة والتهاون في تطبيق الجزاءات المنصوص عليها قانونا.
- ✓ عدم فعالية الرقابة: يتمثل في عدم إدخال نظام العمل بالإعلام الآلي إلى المصالح الضريبية .

من الأسباب غير المباشرة التي تعمل على تفشي ظاهرة التهرب هي نفسية المكلف وطابعه المدني ومنها ما هو متعلق بمحيطه الاجتماعي والاقتصادي.

## مطلب ثالث: الأسباب النفسية

- يرى البعض أن السبب الرئيسي للغش الضريبي هو ضعف المستوى الأخلاقي ومستوى الوعي الضريبي لدى المكلف، فكلما كانت نفسية المكلف ضعيفة كلما كان ميله إلى التخلص من دفع الضريبة واسعا. فيمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي :
- ✓ استمرار الاعتماد بأن سرقة الدولة لا تعد سرقة، الجو غير الملائم الذي يسود علاقة المواطن بالجبائية وإدارتها إلى جانب الاعتقاد الديني بعدم شرعية الضريبة ما دامت لا تعتمد على مبادئ عقائدية.
  - ✓ اللامبالاة بالدور الذي تقوم به الدولة من خلال الاقطاعات لتحقيق المصلحة العامة وهي ناتجة عن الاعتقاد السائد بغياب العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة .

## مطلب رابع: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

- إلى جانب الأسباب النفسية يمكن أيضا دراسة الأسباب الأخرى من خلال الوضعيات التالية:
- ❖ الوضعية الاقتصادية للدولة: في فترات الازدهار الاقتصادي يقل الضغط الضريبي مما يجعل احتمال الغش ضئيلا عند المكلف، على عكس الركود الاقتصادي.
  - ❖ الوضعية الاقتصادية للمكلف: يزداد ميل الممول نحو التهرب من الضريبة كلما زاد عبء الضريبة عليه وكلما ساء مركزه المالي والعكس صحيح .
  - ❖ الوضعية الاجتماعية: يعتبر سوء تخصيص وصرف النفقات العامة دافعا للأفراد إلى انتهاج الوسائل الاحتياالية، فالجو المكهرب الذي يسود علاقة المواطن بالإدارة الجبائية ونظامها تجعله يرى في التقليل من الالتزامات الجبائية.

❖ الأسباب السياسية: يرى البعض أن استخدام الأموال المحصلة في أغراض خاصة وغير مالية يجعل بعض الطبقات التي تتحمل الضريبة أكثر من غيرها تشعر بالظلم لعدم الاستخدام الأحسن للنفقات العمومية وذلك من طرف الحكام.

فيما يخص التفاوت الاجتماعي نجد أن الجمهورية التونسية تعاني من ظاهرة الفوارق الاجتماعية، فقد أصبح الوضع فيها يتميز بتفاوت اجتماعي مجحف بين مختلف فئات الشعب التونسي. فالمستوى المعيشي للطبقات المتوسطة والأجراء ناهيك بجماهير البطالين والفئات المعدمة والمحرومة أصبح متدنيا وبالمقابل فإن طبقة محدودة من الأثرياء تعيش أوضاعا من الترف والبذخ الفاحش. وتمثل العدالة الجبائية آلية أساسية للضغط على التفاوت الاجتماعي والتقليص منه. لكن في تونس يحدث العكس من ذلك فإن السياسة الجبائية تنمي الفوارق الاجتماعية وتعمق الهوة بين الأغنياء والأثرياء. فالأجراء يدفعون القسط الأساسي من الضرائب إذ أن مساهمة الأجراء في مجموع الأداءات المباشرة كانت في حدود 35 بالمائة سنة 1987 وبلغت معدل 45 بالمائة سنة 2002 وهي تفوق النسب الموظفة على أرباح الشركات على عكس البلدان المتقدمة. وقد عجزت الدولة عن تغيير هذه الهيكلية حتى تقترب مما هو عليه الوضع في تلك البلدان. ويتميز النظام الجبائي بكثرة الامتيازات الجبائية الممنوحة لفائدة المستثمرين إضافة إلى عدم قدرة الدولة على استخلاص الأداء الموظف على أرباح الشركات نتيجة التهرب الجبائي في حين تخضع مدا خيل الأجراء إلى الخصم المباشر. وتجدر الإشارة إلى أن 65 بالمائة من مجموع المساهمين المباشرين هم من حرفيين وتجار ومهن حرة - أطباء محامون... ويتمتعون بالنظام الجبائي التقديري ويصرحون بدخل سنوي أقل من 30 ألف دينار ويدفعون أداء متواضعا. ولا تمثل الشركات الخاضعة للنظام الجبائي الحقيقي سوى حوالي 22 بالمائة من المساهمين. وعليه فإن نظام الجبائية غير منصف بين مختلف الأطراف الاجتماعيين حيث يدفع الأجراء عبر الخصم المباشر في حين يتميز الواقع الجبائي لدى الشركات والمهن الحرة باستشراء ظاهرة التهرب والتوظيف السياسي وهو ما يعمق الفوارق الاجتماعية.

أما عن الجزائر فالنتائج الداخلي الإجمالي رسميا يساوي حوالي 47 مليار دولار أمريكي ولكن هذا الرقم لا يعبر عن حقيقة الواقع الجزائري، لأنه من الضروري إضافة نصف الرقم لمعرفة حجم الناتج الجزائري بصورة دقيقة، كما نجد رقما آخر يوضح تفشي الفساد في الاقتصاد الجزائري، فوزارة المالية تقدر حجم التهرب الجبائي في الجزائر بأكثر من 80 مليار دينار أي مليار دولار أمريكي وهو رقم هائل عندما نعلم أن الضريبة على المداخيل في الجزائر يدفعها أساسا الأجراء مما يعني أن جزءا كبيرا من الثروة ومن المجتمع لا يخضع للجبائية لعدة اعتبارات أهمها طبيعة الاقتصاد الجزائري والطابع الريعي للنشاط في الجزائر.<sup>3</sup>

جدير بالذكر أن السخاء المفرط الذي تعرفه السياسات الحكومية في الآونة الأخيرة بخصوص التوزيع غير العقلاني للإعانات الممنوحة والامتيازات الجبائية غير المجدية يشكل نزيفا حقيقيا للمالية العمومية، ويشجع البعض على اختراق مجالات الغش.<sup>4</sup>

هذا ويعتبر الهدف الرئيسي للعولمة هو تذويب الحدود الجغرافية بين الدول وتدعو إلى السياسة الأحادية، هذا المفهوم ينطبق على السياسة الضريبية المنتهجة من قبل السلطة ويجب على الدولة أن تعمل على التنسيق الضريبي مع باقي الدول من خلال تخفيض المعدلات المرتفعة وتقليص عددها

<sup>3</sup> عولمي بسمه، ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية: الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس علوم مالية، 2001 .

<sup>4</sup> كمون عبد الرحمان. ظاهرة الغش والتهرب الضريبي. رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة تلمسان، 1999-2000، ص: 85

لحد من ظاهرة التهرب الضريبي. وتعتمد في محاولاتها للقضاء أو الحد من جسامه الظاهرة إلى إيجاد أساليب منظمة تحت إطار قانوني.

ومنه، تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي مشكلة صعبة الحل جذريا خاصة في الآونة الأخيرة، حيث تعتبر الضريبة مرفوضة تماما من قبل المجتمع و كنتيجة لذلك محاولة التهرب من الاقتطاعات الضريبية التي تعتبر شكلا من أشكال مقاومة الضريبة، فمن ناحية الدولة وعن طريق الضريبة تسعى دائما إلى تجنب إخفاء الأشخاص لمداخلهم أمام الإدارة الجبائية مع محاولة تحسين دور الضريبة وأهميتها.

ويمكن اعتبار التهرب الضريبي حانلا دون تحقيق أحد الأهداف الأساسية للضريبة والمتمثل في الهدف المالي الذي يعمل على تغذية الخزينة بإيرادات كافية لتغطية النفقات، من هنا يمكن اعتبار التهرب الضريبي عقبة لا يسمح بتحقيق أحد أهم الأهداف الإستراتيجية للضريبة، فهو يضر بالخزينة حيث تقل حصيلة الضرائب كما أنه يضر بالممولين الذين لا يستطيعون التهرب فيحملون بعبء الضريبة .

لا يقتصر التهرب الضريبي على المستوى الداخلي للدولة بل يتعداه في بعض الأحيان إلى الخارج كما في حالة تهريب الممول لأمواله إلى الخارج رغبة في عدم دفع الضريبة التي فرضت عليه كما في حالة قيام الشخص باستثمار بعض أمواله في الخارج دون أن يذكر شيئا عن دخله للإدارة المالية للبلد الذي ينتمي إليه

**مبحث ثالث: إشكالية التحصيل وإجراءات المكافحة:**

## **مطلب أول: إشكالية التحصيل**

إن الموارد المالية غير كافية لتغطية النفقات التي ازدادت بسرعة نتيجة لكثرة تدخل الدولة في جميع المجالات وذلك لتوسيع أعباء التسيير بينما نفقات التجهيز والاستثمار فهي تمويل من طرف الدولة ومنه فإن الزيادة في النفقات لم تصاحبها نفس الزيادة في الإيرادات مما جعلها تتخبط في صعوبات وعواقب مالية جد حادة، وبما أن الموارد الجبائية تمثل النسبة الكبيرة من إجمالي العوائد وخصوصاً المحلية فإنه يمكن إرجاع سبب العواقب التي تعاني منها الجماعات المحلية هي ضعف الموارد الجبائية التي تشكل نسبة كبيرة من مجموع العوائد المحلية و منه فإن تدهور الحالة الحالية للمالية المحلية هي ظاهرة حقيقية ناتجة عن تدهور الحالة الجبائية للأسباب التالية:

- الغش والتهرب الجبائي
- كثرة الإعفاءات
- ضعف التحصيل الجبائي
- انعدام التكافؤ بين الإجراءات و النفقات
- الهيكل الجبائي السيئ

## **مطلب ثاني: إجراءات المكافحة**

من أجل مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي بنوعيتها توجب على السلطات التشريعية القيام بإجراءات ردعية ووقائية من أجل الحد منها أو تجنبها، وتتخذ هذه الإجراءات ليس على المستوى الداخلي فحسب بل حتى على المستوى الخارجي وذلك بفرض عقوبات في حالة التهرب، إلزام المؤسسات المالية بحجز قيمة الضرائب على المداخل المحولة إلى الخارج والاعتماد على المصالح الجمركية .

بما أن الدول تعوم في بحر العولمة فإنه لا بد من تبادل المعلومات الضريبية بين الدول المختلفة والقيام بالاتفاقيات الثنائية للتعاون الإداري الضريبي الدولي في مجال تحديد الوعاء الضريبي والتحصيل الضريبي.

بالرغم من تعدد التحليلات والدراسات في موضوع التهرب الضريبي إلا أنه لم يتم التوصل إلى الحد من هذه الظاهرة سواء على المستوى الوطني أو الدولي حتى في ظل العولمة لأن تبادل المعلومات بين الدول لم يرق إلى المستوى المطلوب نظرا لاختلاف توجهات الدول، خاصة الدول النامية التي تتميز بمحدودية الإمكانيات. فالملاحظ للوضع الاقتصادي للجزائر والمتتبع للأحداث، يحس بثقل هذه الظاهرة على الاقتصاد الوطني، فظاهرة التهرب الضريبي تعتبر الملازم الدائم للضرائب منذ ظهورها .

### مطلب ثالث: اقتراح مشاريع تنمية الجبائية المحلية:

من أجل تحسين المردود المالي للجبائية المحلية ، والتي تعتبر عملية لا بد منها إذا أرادت السلطات المحلية الحصول على الاستقلالية المالية التامة و جب اتخاذ عدة إجراءات جبائية ومالية، نقترح البعض منها :

- ✓ مكافحة الغش والتهرب الجبائي وهذا من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات التشريعية، لجعل القوانين الجبائية مرنة وأيضا تطبيق غرامات جبائية وجنائية ردية على كل من يقوم بالغش الجبائي .
- ✓ تدعيم الإدارة الجبائية بالوسائل الحديثة، وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية ووضع التحفيزات والكفاءات المهنية.
- ✓ التحكم في النفقات المحلية وذلك بترشيد سياسية الإنفاق، وإعادة النظر في توزيع الأعباء بين السلطات المركزية والسلطات المحلية ، كان تتحمل كل وزارة النفقات والاحتياجات التابعة لقطاعها.
- ✓ تحسين مردودية الموارد الجبائية وذلك خلال إعادة النظر في الطرف المعمول بها في توزيع الموارد الجبائية ، حيث السلطة المركزية لوحدها بسلطة وتوزيع الموارد الجبائية مما جعل الدولة تستأثر لنفسها الضرائب الدولة التي تتميز بمر دودية مرتفعة لفائدة الجماعات المحلية ، كما لبد من الاعتماد على معايير ثابتة وواضحة في طريقة توزيع الموارد الجبائية.
- ✓ تشجيع المشاريع الاقتصادية على المستوى المحلي مما يؤدي إلى تحقيق عائدات مالية معتبرة التي يتم توجيهها لصالح الجماعات المحلية.
- ✓ إبراز دور المنتخبين المحليين في البحث المستمر عن المصادر المختلفة بخلق أوعية جبائية، ومن ثم زيادة المردود المالي للضرائب المحلية.
- ✓ الاعتماد على مصادر أخرى غير الجبائية ، ينبغي على الجماعات المحلية أن تهتم كثيرا بممتلكاتها والمتمثلة في الأملاك الداخلة في ذمتها وهي تشمل العقارات والمنقولات وتحسين استغلالها جيدا عن طريق إنشاء هياكل قاعدية تساعد على إنجاز بعض المشاريع الاستثمارية المنتجة كالأسواق والمذابح.
- ✓ حقوق على الخدمات التي تقدمها الجماعات المحلية للمواطنين، لأن نظام المجانية لا يتناسب مع الوضعية المالية للجماعات المحلية.
- ✓ إمكانية إعطاء حق تأسيس الضرائب والرسوم المحلية للجماعات المحلية<sup>5</sup>.

<sup>5</sup> كمال رزيق، الجبائية المحلية كمورد لميزانية الجماعات المحلية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البلدية.



## خاتمة:

يعتبر النظام الضريبي الجانبي الهام للدول النامية باعتباره القاعدة العامة لفرض التشريعات من أجل تنظيم أحسن ، لكن يترتب عنه سلبيات تتمثل في التعقيد وعدم استقرار نصوصه التشريعية، بالإضافة إلى نقص الإمكانيات البشرية والمادية التي تعتمد عليها الإدارة في تأدية مهامها، وتساعد على تفشي ظاهرة التهرب الضريبي.

هذا وتتطلب أغلب النظم الجبائية قدرا من التضامن والتعاون بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية من خلال الوفاء بالتزاماته الإدارية . اعتماداً على طريقة تقديم التصريحات وصحة الافتراض تبقى متعلقة إلى حد كبير بمدى تقبل وقناعة المكلف الفردية للنظام الجبائي ، إذ أن عدم قناعته بتشريعات ونصوص الضريبة تدفعه إلى انتهاج بعض الأساليب للتهرب من دفع ما عليه من أعباء جبائية والتي يعتبرها عبئاً عليه مما يجعله يعمل على مقاومتها إما بالتخلص منها أو بإلقاء عبئها على الغير

ومكافحة الظاهرة توجب على السلطات التشريعية القيام بإجراءات ردية وقائية من أجل الحد منها أو تجنبها من أجل تحسين المردود المالي للجبائية المحلية ، والتي تعتبر عملية لا بد منها إذا أرادت السلطات المحلية الحصول على الاستقلالية المالية.

## المراجع المعتمدة

- عبد الرحمان كمون, ظاهرة الغش والتهرب الضريبي, رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية-تخصص تسيير- جامعة تلمسان, 1999-2000.
- عولمي بسمة, ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية: الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي, مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس علوم مالية, 2001 .
- سعيد صالح إسراء, الأبعاد الاقتصادية للتهرب الضريبي, مقال منشور بالإنترنت.
- كمال رزيق, الجباية المحلية كمورد لميزانية الجماعات المحلية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة سعد دحلب البلدية.